المحور الرابع : دور الحوكمة المحلية في إرساء استدامة المدن

سيتم التركيز على مجموع العناصر التي تساهم في تحقيق حوكمة مستدامة للمدن، و هذه العناصر تشمل:

أولا–تصميم السياسات المستدامة:

- دور القيادة في تفعيل الاستدامة
- دور الإصلاح المؤسساتي في إطار الإدارة العامة الجديدة
- تفعيل الحوكمة متعددة المستويات والديمقراطية التشاركية
- تفعيل الأتمتة والحكومة الالكترونية

ثانيا– مرافقة الحوكمة المحلية للمدن المستدامة

- بناء القدرات لتعزيز رأس المال الاجتماعي
- دور التوأمة و التشبيك في نقل الخبرة والتقنية
- إرساء قواعد بيانات لتفعيل المدن المتعلمة تفاعليا (الذكية)
- تنسيق الجهود – برنامج الأمم المتحدة للمدن المستدامة

ثالثا– البعد الأخلاقي للاستدامة

- احترام الخصوصية
- إدارة التنوع المجتمعي
- الأبعاد المرتبطة بالجندر وتمكين الفئات الهشة
- تأهيل الفضاءات المدينية

أولا– تصميم السياسات المستدامة:

كيفية وضع استراتيجيات الإستدامة وتصميم سياسات ملائمة تسمح بالانتقال نحو تحقيق مبادئ الحوكمة المحلية والوصول إلى تفعيل المدن المستدامة وذلك من خلال:

1–دور القيادة في تفعيل الاستدامة:

في هذا الإطار نتساءل: ما هو الدور الذي يمكن أن تقوم به الإدارات المحلية(القيادات المحلية) في تحقيق استدامة المدن؟

يتوجب على القادة التوجه نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال:

- وضع الاستراتيجيات وبلورة الأهداف ورسم السياسات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازنا وعدلا.
- إتباع آليات عملية للتنمية المستدامة تنطلق من أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية برؤية شمولية وتكاملية.
- العمل على توحيد الجهود بين المنظمات الحكومية والخاصة وغير الحكومية حول ما يتفق عليه من أهداف وبرامج تخص جميع الفئات المجتمعية.
- إحداث التغيير الفكري والسلوكي والمؤسسي الذي يتطلبه وضع السياسات والبرامج التنموية، وتنفيذها بكفاءة وفعالية وتجنب تضييع الجهود واستنزاف الموارد المحدودة.
- العمل على التأكيد بأن التنمية المستدامة تزيد فرص الشراكة والمشاركة في تبادل الخبرات والمهارات، وتساهم في تفعيل دور التعليم والتدريب والتوعية لتحفيز الإبداع والبحث عن أساليب جديدة تزيد من توليد توظيف المعرفة العلمية.

2–دور الإصلاح المؤسساتي في إطار الإدارة العامة الجديدة :

في العقد الأخير من القرن الماضي برزت مجموعة من العوامل التي أثرت في إدارة المدن والمحليات:

أ– قوى العولمة وما فرضته من ضغوطات على السلطات المحلية لتطوير وتحسين أدائها وقدرتها على تقديم الخدمات في ظل تراجع دور الدولة.

ب- الرأي العام: حيث أصبح المواطن يتمتع بمزيد من الثقة والقوة جعلته يضع مطالب جديدة على الحكومة المحلية كي تكون أكثر انفتاحا واستجابة ومساءلة.

ج- التحول من الحكومة المحلية إلى الحكم المحلي، هذا الأخير يشتمل إضافة إلى الحكومة هيئات أخرى عامة وخاصة لتحقيق الأهداف المشتركة

في ظل هذا الانتقال من الحكومة إلى الحكم طرأ تحول مهم في طريقة تنظيم الخدمات العامة، من الإدارة العامة إلى الإدارة العامة الجديدة.وقد اهتمت كثير من السلطات المحلية بأفكار الإدارة العامة الجديدة، وقد أخذ بذلك كثير من عمد المدن في الولايات المتحدة الأمريكية.

إضافة إلى ما سبق، وفي ظل المشاكل العديدة التي تواجه المدن ظهر يسمى بالإدارة الجديدة للمدن. وإذا كانت الإدارة العامة الجديدة New Public Management تشير إلى مجموعة الأفكار والممارسات التي تركز في جوهرها على استخدام مناهج القطاع الخاص في الإدارة العامة، فإن هاملتون Hambleton يطلق مصطلح الإدارة الجديدة للمدن New city Management، للتعبير عن التطورات التي حدثت في مجال إدارة المدن في ظل الحكم الجيد Good Governance مثل: صنع القرار الموجه للعميل، ونظم قياس الأداء، والتعاقد على الخدمات العامة. ويرى هاملتون أن هناك حاجة إلى دراسة الأدوار المتغيرة للسياسيين والمديرين والمواطنين في حكم المحليات.

3-تفعيل الحوكمة متعددة المستويات والديمقراطية التشاركية:

هناك محاولات لاختراع ممارسات جديدة لمعالجة قصور الديمقراطية التمثيلية بأشكال أكثر تشاركية. فمثلاً: يمكن لسكان منطقة ما أن يعبروا أكثر فأكثر عن احتياجاتهم الجماعية، عند إجراء الاستقصاءات العامة، عبر اللجان المحلية للإعلام أو الاستشارية منها. أما بالنسبة إلى الرهانات القومية، فتتم على الأغلب، استشارة مجموعات من الخبراء، والعودة إلى عينات من المواطنين معنية مباشرة بالموضوعات (مجموعات للمناقشة)، أو حتى غير معنية (اجتماعات المواطنين).

اجتماع المواطنين السياسي وهو شكل واعد أكثر من غيره، ومؤلف من مجموعة صغيرة العدد، ورغم صغر هذا العدد لكنه يمكن أن يمثل تنوع الشعب: إذ إن هناك حصصاً حسب الفئات (سن، جنس، مهنة، خيار سياسي، منطقة). هدف هذه الآلية هو الحصول على رأي

يحسب أنه رأي المجموع الشعبي إذا أعطي مسبقاً الوسائل اللازمة كي يتمكن من الحكم بطريقة مستنيرة.

4- تفعيل الأتمتة والحكومة الالكترونية:

في ظل الثورة في تكنولوجيا المعلومات، تحولت الأجهزة الحكومية التي تقدم الخدمات العامة من منطق الأداء الحكومي التقليدي إلى نظام يدار على أساس تنافسي. كما تم أسلوب الإدارة التقليدية بأسلوب الإدارة الإلكترونية. وفي ظل هذا الأسلوب، يمكن أن تؤدي الخدمات لطالبيها، دون أن ينتقلوا لمقار الأجهزة الحكومية، وذلك في خدمات مثل سداد فواتير الكهرباء والمياه، وتراخيص السيارات وغرامات المرور، والرسوم و غيرها .

وتعرف لحكومة الإلكترونية بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات، خاصة تطبيقات الإنترنت، لدعم وتعزيز حصول المواطنين على الخدمات التي تقدمها الحكومة المحلية، إضافة إلى تقديم الخدمة لقطاع الأعمال والدوائر الحكومية المختلفة بشفافية وكفاءة عالية، وبما يحقق العدالة والمساواة.

و تهدف الحكومة المحلية الإلكترونية إلى:

- تقديم الخدمات للمواطنين: وصل عدد الذين استخدموا الإنترنت في ملأ التصاريح الضريبية في البرازيل في عام 1999 إلى .60% وفي كندا، توفر البلديات من خلال الحكومة الإلكترونية خدمات عديدة للمواطنين مثل طلبات تصاريح العمل، والدفع المباشر للضرائب العقارية، وتسجيل المواليد، ومخالفات المرور.

- توفير المعلومات للمواطنين: وصف الوحدات التنظيمية التي تتشكل منها الحكومة، ومعلومات عمن يمكن الاتصال بهم للحصول على خدمة ما، وبيانات التنمية الاقتصادية وجدول أنشطة المجالس المحلية، ومحاضر الاجتماعات، والتشريعات المحلية، ومعلومات سياحية...

- تمكين المواطنين من الممارسة الديمقراطية: يستطيع المواطنون أن يمارسوا حقوقهم الديمقراطية وأن يشاركوا في جميع القضايا المحلية: استطلاعات الرأي، وعقد منتديات ولقاءات جماهيرية. وفي بعض الدول، يستطيع المواطنون مخاطبة أعضاء المجلس المحلي عبر البريد

الإلكتروني، خلال الاجتماعات ، ويتمكن المواطنون من عرض أسئلتهم ومداخلاتهم خلال الاجتماع واعتبار تلك الأسئلة والمداخلات جزء من محضر الاجتماع الرسمي.

• زيادة كفاءة الوحدات المحلية: وهو أمر ينطوي على عدة مزايا أهمها سرعة إنهاء الإجراءات. كما تؤدي إلى شفافية الأداء، حيث تنخفض إلى درجة كبيرة العمليات التي يشوبها الفساد الإداري، وتصبح جميع الأعمال قابلة للمساءلة من قبل طالب الخدمة والحكومة.

• تحقيق الاتصال الفعال: تقديم أو إتمام الاتصالات عن طريق الشبكة العالمية. ولا يتوقف توظيف الإنترنت عند استخدام البريد الإلكتروني والمواقع فقط، بل يمتد إلى إيجاد حلقات ربط واتصال بين أجزاء المنظمة الواحدة، وكذلك بينها وبين المنظمات و المؤسسات الموازية، وكذلك حلقات فعالة تعمل على ربط الناس ببعضهم، وتتيح تدفق المعلومات بسرعة وفعالية.

ثانيا–مرافقة الحوكمة المحلية للمدن المستدامة:

1– بناء القدرات لتعزيز رأس المال الاجتماعي :

بناء على عديد الأفكار والمناقشات في المؤتمرات الدولية بشأن المداخل الجديدة لإحداث تنمية حضرية مستدامة، اتضحت أهمية تعزيز دور المجتمع كطرف فعال في عمليات اتخاذ القرار من خلال اعتماد مبدأ التمكين المستدام sustainable enablement مدخلا للتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز الرأسمال الاجتماعي .

أ– **التمكين المستدام:**

• **التمكين** Empowerment: منح السلطة والقوة الشرعية أو القانونية. وقد ارتبط التمكين كفلسفة إدارية جديدة باللامركزية وإطلاق الطاقات الكامنة لدى العاملين والمنظمات حتى تزداد قدراتهم في أداء المهام المنوطة بهم.

• **مفهوم التمكين المستدام** : إعادة صياغة لمفهوم التمكين في عمليات التنمية الحضرية، فهو يعنى تمكين المجتمع في منظومة التنمية العمرانية، بمعنى إتاحة الفرصة للمجتمع للقيام بدور فعال في جميع مراحل عملية التنمية، من حيث اتخاذ القرار، التخطيط، التنفيذ، المتابعة، والتقييم.

ويعتبر التمكين المستدام مدخلا لتنمية المجتمعات الحضرية، حيث يركز على الأطر اللازمة لدخول المجتمع كطرف فعال في عمليات التنمية الحضرية مع مراعاة البعد عن تدهور البيئة العمرانية

وبالتالي فهو يعيد هيكلة العلاقة بين الحكومة المركزية والمحليات والمجتمع بتطوير أداء أطراف عملية التنمية واستكمالها باقتراح أدوار جديدة وواجبات جديدة وإمكانية توظيفها من منظور شامل يحقق التنمية الحضرية المستدامة

ب- **رأس المال الاجتماعي:**

هو تلك الأصول المعنوية في الحياة اليومية للناس: مثل النية الحسنة، الزمالة، التعاطف والاتصال الاجتماعي بين الأفراد والعائلات الذين يكونون وحدة اجتماعية.و يقصد بالرأسمال الاجتماعي المعايير والثقة وشبكات التبادل التي تيسر التعاون المفيد للأطراف المختلفة في أي مجتمع ويمثل رصيدا مهما.

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص العناصر التي يقوم عليها الرأسمال الاجتماعي:

- المشاركة الاجتماعية : عضوية المؤسسات الاجتماعية التطوعية والسياسية والدينية وغيرها وما يمثله ذلك من اندماج في مؤسسات المجتمع.

- الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي: بخاصة شبكات الدعم الاجتماعي بما في ذلك الاتصال مع الأصدقاء والأسرة والاجتماعات غير الرسمية والعلاقات العائلية. وهناك مؤشرات على أن دعم الأسرة والأصدقاء والجيران له تأثير على استقرار الفرد وهو مصدر حماية في مواجهة الحالات الطارئة والضغوط النفسية.

- الثقة: سواء كانت بين الأشخاص أو الثقة في المؤسسات والخدمات العامة.وتنشأ نتيجة الخبرة المتراكمة في العلاقة مع الآخرين أو نتيجة الآراء المتأصلة اجتماعيا حول الآخرين. وبالتالي فهي تعكس توقعات والتزامات متبادلة.

- التوجهات والقيم المشتركة: القيم والمعايير التي تتعلق بالرؤية والمواقف المشتركة حول السلوك العام في المجتمع والمقبول لدى معظم الأشخاص والمجموعات. كما يشمل العمل التطوعي والأعمال الخيرية التي تعكس الرغبة في المساعدة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وقد خلص **روبرت بوتنام** إلى أن العمل التطوعي يساهم في تقوية الرأسمال الاجتماعي مما يضفي مزيدا من الثقة والتعاون الذي يؤدي بدوره إلى حكومة أفضل.

وفي أدبيات المجتمع المدني يشير التمكين إلى : تمكين منظمات المجتمع المدني حتى تصبح أكثر قدرة وقوة على أداء المهام المطلوبة بل والمتوقعة منها، ويمكن تحقيق ذلك من خلال عدة محاور أهمها:

- توافر مناخ تشريعي يسمح لها بالعمل دون أية معيقات.
- تشجيع الحكومة لها.
- تشجيع القطاع الخاص لأن يقوم بدوره الاجتماعي تجاه تمويل بعض مشروعات وبرامج المجتمع المدني، من منطلق مبدأ المسؤولية الاجتماعية social responsibility .
- قيام منظمات المجتمع المدني بتطوير نفسها، وتنمية قدراتها، واتباع الأساليب الادارية الحديثة والمحاسبة الحديثة في ادارتها وادارة برامجها .
- تمكين العملاء أو الجماعات والفئات المهمشة في المجتمع، مثل الفقراء، المرأة، المسنين والمعاقين...، وذلك من خلال مساعدتها على الاعتماد على نفسها بتنمية قدراتهم وتزويدهم بمهارات من شأنها فتح فرص عمل لهم، ومن خلال برامج التوعية حتى تستطيع المطالبة بحقوقها.
- تمكين العاملين والمتطوعين بمنظمات المجتمع المدني من خلال دعم قوتهم ونقل قوة اتخاذ القرارات والتصرف والرقابة إلى مستويات أدنى ،ومنحهم السلطة والمسؤولية.

2-دور التوأمة و التشبيك في نقل الخبرة والتقنية:

أ- **توأمة المدن:** تعرف بأنها شكل من أشكال التعاون اللامركزي. وهي اتفاق ين مدينتين على التعاون في المجالات التي تعني التجمعات السكنية المدينية. و تستهدف التوأمة:

- نقل التجارب والاستفادة من الخبرات
- إقامة برامج إنمائية مفيدة للطرفين
- تبادل المعلومات، التدريب

- الاستفادة من تمويل بعض البرامج سيما في الثقافة والسياحة
- تعزيز روح التواصل

ب–**شبكات المدن:** شجع انبثاق الجهات المحلية بوصفها مجموعات ضغط على المشهد الدولي إنشاء شبكات المدن في مختلف مناطق العالم .

في سنة 2004 كان إنشاء "اتحاد المدن والحكومات المحلية "(CGLU) قد دشّن عتبة جديدة في هيكلة ونفوذ السلطات المحلية، مع اندماج رابطتين كبيرتين "الاتحاد العالمي للسلطات المحلية"(IULA) و"الرابطة الدولية للمدن المتحدة" (FMCU)؛ هذه المنظمة الجديدة، المكلفة بتوطيد دور وموقع المدن. إن ظهور شبكات من المدن ذات الاعتماد المتبادل، و دورها في تبادل الخبرة عن طريق المعاملة بالمثل، كانت مؤشر على الدور المتعاظم لـ "دبلوماسية المدن" على الساحة العالمية.

وفي الجنوب أيضا كما في الشمال، تأسس العديد من شبكات المدن : الشراكة من أجل التنمية البلدية (PDM) في أفريقيا، والـ CALGA و Merco Ciudades في أمريكا اللاتينية، و City Net في آسيا، و Eurocités لعدد من المدن الأوروبية، والمبادرات من نوع Cities Alliance ترتكز على هذه الشبكات، وتساهم في تنميتها وفي تضامنها، وفي اعتمادها على التبادل، تقدم الدليل على أن التعاون في المساعدة وفي تناقل الخبرة من الشمال إلى الجنوب، قد تطور إلى تعاون أكثر اتجاهاً نحو المعاملة بالمثل، مستهدفاً توطيد دور وسلطة التأثير لدى الجهات المحلية.

3– إرساء قواعد بيانات لتفعيل المدن المتعلمة تفاعليا:

في ظل ما استحدثته الثورة الرقمية والاقتصاد المعولم من تأثيرات، تغير دور المدن بشكل كبير؛ وقد أشار **Alvin Toffler**، إلى أن ظهور التقنيات المعلوماتية الغنية بالمعارف يمثل ما أسماه بالـ" الموجة الثالثة " The Third Wave " في دورة حياة المدن. ويؤكد **Peter Drucker** ، بأن المعرفة تمثل موردا هاما وحيويا لمدن اليوم والمستقبل. كما أن المدن التي ستكون بها مراكز السيطرة على المعلومات وأنظمتها هي نفسها التي ستلعب دورا أساسيا في اقتصاديات العالم، لذا فتلك المدن يمكن أن نطلق عليها تسمية" المدن العالمية " .

كما وتشكل إدارة المعرفة أحد التطورات الفكرية المعاصرة في مجال الإدارة، حيث قامت بعض المدن في استراليا وانجلترا باتخاذ الإجراءات الضرورية لتحقيق الإدارة الفعالة للمعرفة والوصول إلى المنظمة المعرفية أو التعليمية Learning Organization ؛ ومن هذه الإجراءات : تغيير الهياكل التنظيمية، والثقافة التنظيمية، والاستراتيجية، وتشجيع التعلم، والتغيير والابتكار.

4-تنسيق الجهود – برنامج الأمم المتحدة للمدن المستدامة:

في إطار تنسيق الجهود بين برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تم تحديد المجالات الموضوعاتية للتعاون بينهما :

- تقييم الظروف البيئية للمستوطنات البشرية وذلك من خلال التعاون بشأن الملفات البيئية للمدن.
- الجوانب البيئية لسياسات التخطيط وإدارة المستوطنات البشرية.
- التكنولوجيا السليمة بيئياً والمناسبة للمستوطنات البشرية.
- البحوث والتدريب ونشر المعلومات بشأن إدارة وتخطيط المستوطنات البشرية السليمة بيئياً.

ثالثا-البعد الأخلاقي للاستدامة :

1-احترام الخصوصية : يشكل تحقيق الأمن في المدن بعدا أساسيا من أبعاد احترام الخصوصية، سيما في ظل ما تشهده من عمليات تغير اجتماعي و اقتصادي غير مسبوقة.

في كثير من المدن، تخدم السياسات الأمنية في المعتاد سكاناً شديدي التنوع، ولذلك فإن توفير الأمن للجميع، وتعلّم العيش معاً على نحو مستدام من أهم التحديات الأمنية.

إن إرساء الأمن عملية معقدة تتطلب خدمات عامة فعالة وتعاون العديد من الشركاء، ويقتضي ذلك:

- توفير المراكز الأمنية بالأحياء والشوارع الرئيسية بشكل يتوافق مع طبيعتها، عن طريق قياس وتقييم الأداء الأمني بها؛ في ظل تفشي وتنوع مظاهر الجريمة وعدم احترام الخصوصية وحريات الأفراد.

- إتاحة فرص تقديم رؤى وتصورات أمنية من طرف المواطنين و الساكنة المحلية لمواجهة التجاوزات الأمنية في المدن؛ بالنظر لكونهم فاعلا رئيسيا في القضايا الأمنية.

- تعليم قيم التسامح والتفاهم المتبادل في المجتمعات المحلية.

- وضع مناهج تربوية لتعليم الشباب و الأطفال كيفية الحفاظ على أمن مدينتهم و استدامتها.

- خلق فروع أمنية جديدة تختص بجوانب استدامة المدينة، كإنشاء فرع أمني يختص بمراقبة النظافة و التلوث أو تشويه الصورة الجمالية للمدينة.

2-إدارة التنوع المجتمعي :

يعتبر التعدد العرقي واللغوي والديني والثقافي.. من الظواهر التي تتقاسمها العديد من المجتمعات؛ ففي إفريقيا؛ تتعايش حوالي 2200 إثنية متميزة بلغاتها وثقافتها، وفي آسيا؛ يوجد أكثر من 2000 إثنية متباينة في اللغة والدين والتقاليد؛ وعلى المستوى العالمي هناك حوالي 8000 إثنية و6700 لغة.

وقد أكدت التجارب أن درجة انصهار وتعايش مختلف هذه المكونات داخل المجتمعات المحلية؛ تظل في جانب مهم منها متوقفة على طبيعة التعامل الذي تسلكه السلطات نحوها؛ فالنأي عن العدالة والحرية والديمقراطية يحرض مختلف المكونات الاجتماعية على الاختباء خلف الخصوصية والميل إلى الانغلاق؛ مما يفضي إلى مظاهر من الصراع والاضطراب والتعصب والانقسام. كما ثبت أن تعزيز نظم التشارك المحلية وسيلة فعالة للتغلب على النتائج السلبية لجوانب التنوع الاجتماعي.

إن التنوع داخل المدن بشتى مظاهره ، يحتمل وجهين: الأول؛ إيجابي بالنظر للدور الذي يسهم به في إثراء المدينة؛ والثاني؛ سلبي لما يمكن أن يشكله من خطر على استقرار المدينة و أمنها. وقد استطاعت بعض المدن أن تتوفق إلى حد كبير في تدبير التعددية الثقافية؛ في حين شهدت أخرى انفجار للصراعات الداخلية بالشكل الذي عكس قصورا واضحا في تدبير هذا الملف، فيما تحاول أخرى إيجاد حلول لهذه المسألة من خلال تدابير واجراءات تتباين في مظاهرها وفعاليتها؛ وبخاصة في ظل تدويل قضايا حقوق الإنسان التلوث، الهجرة...

3-الأبعاد المرتبطة بالجندر وتمكين الفئات الهشة:

على الرغم مما تم إحرازه من تقدم كبير باتجاه تمكين المرأة، لا زالت النساء تواجهن تحديات جسيمة في حياتهن: من بين مجموع أطفال العالم غير الملتحقين بالمدرسة، تمثّل الفتيات نسبة 3/2. عمل المرأة يمثل 3/2 المجموع الكلي لساعات العمل، إلاّ أن مجموع دخل النساء العاملات لا يتعدى ثلث المجموع العالمي. تمثّل النساء نسبة 60% من الأفراد الأكثر فقراً في العالم في حين تشكلن أقل من 2% من البرلمانيين في العالم.

يعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نهج مراعاة منظور النوع الاجتماعي في سعيه من أجل تمكين المرأة. ويتضمن هذا الجهود الرامية لزيادة حصول النساء على حقوقهن وفرصهن الاقتصادية وتعزيز ريادة المرأة في مجال الأعمال وسد الفجوة بين الجنسين في التحكم بالأصول الإنتاجية، وخفض معدلات تفشي فيروس نقص المناعة بين صفوف النساء، وتعزيز تمكين المرأة للمشاركة في اتخاذ القرارات، وخفض أعمال العنف القائمة على أساس نوع الجنس، وتوفير الأمن للمرأة في أوقات النزاع، ودمج المعارف المحلية للمرأة في إدارة التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية، فضلاُ عن بناء قدرة المرأة عبر تبادل المعرفة والتشبيك.

إن الإعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية في الألفية الجديدة، الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة عام 2001 لغرض استعراض تنفيذ جدول أعمال الموئل، أكد مجدداً الالتزام بتحقيق هدف المساواة بين الجنسين لدى تنمية المستوطنات البشرية.

ومن بين الإجراءات الإضافية المدرجة في الإعلان : التشجيع على تحقيق المساواة بين الجنسين، باعتبار ذلك وسيلة فعالة لمكافحة الفقر (فقرة 44) ؛ والتشجيع على إحداث تغييرات في المواقف والهياكل والسياسات والقوانين والممارسات التي تقف عقبات أمام المساواة بين الجنسين (فقرة 32)؛ والتشجيع على زيادة ضمان الحيازة من أجل الفقراء والفئات الضعيفة وعلى مواصلة الإصلاحات التشريعية والإدارية والاجتماعية الرامية إلى منح المرأة "فرص الوصول بالكامل وعلى قدم المساواة مع الرجل إلى الموارد الاقتصادية" و"الحق في ضمان الحيازة وفي إبرام الاتفاقات التعاقدية" (الفقرتان 45 و49).

4-تأهيل الفضاءات المدينية:

يتوجب على الإدارة القائمة على المدينة ولتحقيق التنمية المستدامة اتخاذ مجموعة من التدابير أهمها:

أ- وضع إستراتيجيات وتدابير على المدى الطويل:

- رسم حدود للتوسع العمراني ببناء طرق وغرس الأشجار.
- برمجة بناء مراكز للمؤتمرات لجلب الباحثين والأكاديميين نحو المدينة.
- إنشاء خطوط خدمة سياحية منتظمة أو موسمية للرحلات الجوية أو البرية أو البحرية.
- تحرير المجال الحضري لمركز المدينة من الوجود الكثير لسيارات الأجرة وجزء من السيارات الأخرى.
- تطهير الشوارع من الفوضى المترتبة عن النشاط اليومي للمواطنين.

كما يمكن للإدارات المحلية للمدن الاعتماد على العمليات التالية:

- إعادة تهيئة الساحات العمومية.
- الاهتمام بالمتاحف وخلق مجال للفنون المعاصرة.
- إدماج الأحياء الهامشية بعمليات شاملة لإعادة الهيكلة.
- خلق محطة طرقية جديدة.
- إعادة إيواء سكان الأحياء الفقيرة والقضاء على السكنات الهشة.
- الطرق والترصيف في الأحياء.
- إنشاء دور للشباب.
- ملاعب رياضية بالأحياء.
- برمجة مرافق القرب.
- خلق مراكز للأمن الوطني قريبة من السكان في مختلف الأحياء.